https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i198.3419

فاعليـــة لائحـة النظـام المدرســـي فـي ضبـــط السـلوكات السـلبية لـدى طلبـة المرحلـة الثانويـــة فـي دولـة الكويـت وسـبل تطويرهـا: دراسـة مزجيـة

عائشة أحمد العازمي[1]

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تَعَرُّفِ مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت وسُبل تطويرهـا، من وجهة نظر مديري المدارس المساعدين. **المنهج:** اتّبعت الدراسةُ المنهجَ المزجيَّ ذا التصميم التتابعي التفسيري؛ بحيث جُمِعت البياناتُ الكمية من خلال الاستبانة التي تضمَّنت 25 عبارة مقسمة إلى خمسة محاور رئيسة: وضوح اللائحة، وآلية التطبيق، والانضباط المدرسي، وتعزيز السلوك الإيجابي، والمشاركة الفعّالة. وطُبِّقت الاستبانة بعد حساب صدقها وثباتها على عينة متاحة، بلغت 204 من المديرين المساعدين في مدارس المرحلة الثانوية بدولة الكويت. أما البيانات النوعية؛ فجُمِعَت من خلال المقابلات شبه المقنَّنة، الّتي طُبِّقت على 13 مديرَ مدرسةٍ مساعداً ممَّن كانت تصوُّراتُهم عن فاعلية لائحة النظام المدرسي منخفضة. **النتائج:** أشارت النتائج الكمية إلى أن فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية بحسب التصورات جاءت بمستوى متوسط عموماً، وكشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى فاعلية اللائحة تبعاً لمتغيّر نوع المدرسة لصالح مدارس الإناث، ولم تظهـرْ فروقٌ ذات دلالة إحصائيـة لصالـح متغيـر سنوات الخدمـة أو المناطق التعليمية. أما النتائج النوعية؛ فتوصلت إلى ثلاثة مضامين رئيسة لتطوير لائحة النظام المدرسي، تركَّزت حول: إعادة هيكلة مجلس النظام المدرسي، ومراجعة نظام المخالفات وآلية الإجراءات، وتحديد الجهات المنفذة. **الخاتمة:** يتبين من نتائج الدراسة أن لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية تحقِّق أهدافَها التربوية إلى حد ما، وأنّها في حاجة إلى تعديل وتحديث بما يتناسب مع تطوّرات العصر والتحديات الحديثة التي تُواجِه البيئةَ المدرسية.

الكلمات المفتاحية: لائحة النظام المدرسي، ضبط السلوكات السلبية، القانون المدرسي، المنهج المزجي

(1) أستاذ مشارك، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت. ayeshah.alazmi@ku.edu.kw
- تُسلّم البحث في: 2025/2/17، أجيز للنشر في: 2025/5/25.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص.162

The effectiveness of school discipline regulations in managing negative behaviors among high school students in Kuwait and ways to improve them: A mixed-methods study

Ayeshah A. Alazmi[(1)]

Abstract

Objectives: This study aims to assess the effectiveness of school discipline regulations in managing negative behaviors among high school students in Kuwait and explore ways to improve them from assistant principals' perspectives. **Method:** The study adopted a sequential explanatory mixed-methods design, where quantitative data were collected through a questionnaire consisting of 25 statements divided into five main dimensions: clarity of the regulations, implementation mechanism, school discipline, reinforcement of positive behavior, and active participation. The questionnaire was distributed to a convencience sample of 204 assistant principals from secondary schools across Kuwait after ensuring its validity and reliability. For qualitative data, semi-structured interviews were conducted with 13 assistant school principals whose perceptions of the effectiveness of the school discipline regulations were low. **Results:** The quantitative results indicated that the effectiveness of the school system regulations in managing negative behaviors was moderate. The findings also revealed statistically significant differences in the perceived effectiveness of the regulations based on the type of school, favoring girls' schools. However, no statistically significant differences were observed based on years of service and educational district. The qualitative findings identified three main themes for improving the school discipline regulations: restructuring the school discipline council, revising the violation system and procedural mechanism, and defining the implementing authorities. **Conclusion:** The findings of the study indicate that the secondary school disciplinary regulations achieve their educa-

(1) Associate Professor, Department of Educational Administration, College of Education, Kuwait University. ayeshah.alazmi@ku.edu.kw

- Submitted: 17/2/2025, Accepted: 25/5/2025.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p.162

tional objectives to some extent. However, they require revision and modernization to align with contemporary developments and the evolving challenges facing the school environment.

Keywords: school system regulations, managing negative behaviors, school law, mixed-methods approach

المقدمة

تُعَدّ المدرسة الوحدةَ الأساسية في عمل المؤسسات التربوية؛ فهي المسؤولة عن اكتساب الطلبة للخبرات والمعلومات والأخلاقيات التربوية، كما أنّها تقومُ على تهيئة الطلبة لواقع الحياة الخارجية والتعايش مع الآخرين والقدرة على التكيف مع التطوّرات الحاصلة في المجتمع. من هذا؛ يَتبيَّن أن دور المدرسة لا يقتصر على تنمية الجانب العلمي؛ كالتفكير الناقد وحلّ المشكلات، بل يتعدى هذا الدورَ إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال تنشئة الطلبة وغرْس القيم الأخلاقية في صفوفهم، كالصدق والتعاون والأمانة والانضباط، وذلك ضمن سعيها إلى بناء وإعداد المواطن الصالح المدرِك لواجباته نحو أسرته ومجتمعه ووطنه (حمود وآخرون، 2021؛ الشربيني، 2018).

ولكي تُحقِّق المدرسةُ أهدافَها التعليمية والاجتماعية؛ يتطلَّب من إدارة المدرسة وضعُ نظام مدرسي شامل يُسْهِم في تهيئة بيئة تعليمية جاذبة آمنة في جوٍّ من الالتزام والانضباط (Konstantinou, et al., 2022). فوجودُ النظامِ المدرسي من شأنه أنْ يساعدَ على تحسين سير السلوك، ويوضحَ العلاقات وكيفية التصرف مع ما يحدث من مواقفَ ومشكلات في مجتمع المدرسة (العنزي، 2023). ويرتبط النظامُ المدرسي ارتباطاً طردياً برَفْع مستوى المدرسة، فكلما كان النظامُ المدرسي ناجحاً في تحقيق أهدافه، ارتَفَع مستوى المدرسة، وزاد الطموح والفعالية والإنجاز لدى الطلبة؛ وكلما أَخْفَقت المدرسة في ضبط نظامها، ازدادت فُرص الإحباط والفشل لجميع العاملينَ فيها، وتدنى مستوى النجاح، وكثرت السلوكات السلبية (أحمد، 2000).

لذا نرى العديد من الإدارات المدرسية تضعُ لوائحَ تنظم السلوك بين الطلبة، وتحمي حقوقهم، وتبيّن واجباتهم باعتبارها عناصر أساسية تقوم عليها العلاقات المدرسية السليمة (الشمري، 2013)؛ فيهتم النظامُ المدرسي الناجح بتوجيه السلوكات وضبطها لدى الطلبة، من خلال النصح والإرشاد والتقويم للسلوكات الخاطئة، والتحفيز الإيجابي للسلوكات الإيجابية، وحفظ حقوق جميع الأفراد (الهبيري، 2019).

وقد نالت قضية ضبط النظام المدرسي اهتمام التربويين على مدى العصور، لا سيَّما أنّ المشكلات المتعلقة بسلوك الطلبة أصبحت من أهم المعوقات التي تحد من

تحقيق المدرسة لأهدافها، فضلاً عن أنها تعطل سير العملية التعليمية؛ إذ تُعَدّ عملية الضبط المدرسي من أهم الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر داخل المدرسة لكي يتمكن المعلم من مباشرة عمله على أكمل وجه (المطيري، 2015). من هنا كانتْ ثَمَّةَ حاجةٌ إلى وضع لوائح مدرسية واضحة ومحددة للسلوك الطلابي؛ حتى يعرف الطالب ما له وما عليه من قواعد السلوك والعقوبات (Li et al., 2021).

المجال الأول: لائحة النظام المدرسي (School Discipline Regulations)

تُعرَف لائحة القوانين داخل المدرسة بـ"لائحة النظام المدرسي"، وهي بدورها تساعد الإدارة المدرسية على توجيه سلوك الطالب وتقويمه وتهيئة الجو المناسب له داخل حدود المدرسة، وتُعالَج من خلالها الأمورُ والظواهر السلوكية السلبية التي قد تؤثر في سير العملية التربوية. وتُعرَّف لائحة النظام المدرسي بأنها الإجراءات التي تُسْتخدَم بهدف الالتزام بالقوانين والأنظمة المدرسية، وتتضمن حقوقَ الطلبة وأولياء الأمور وواجباتهم ومسؤولياتهم واختصاصات العاملين في المدرسة (الشربيني، 2018). ويُنظَر إليها كذلك على أنها عملية تربوية تتجه إلى التقويم والعلاج، وتعتمد أسلوب مناقشة الطالب في مشكلته بما يتناسب مع سنه؛ بحيث تدفع الطالب إلى السلوك الذي يرضى عنه المجتمع المدرسي. وتحدد هذه اللائحة أيضاً الإجراءات والنظم التي تهدف إلى منع الإخلال بالنظام قبل حدوثه (عطوي، 2015).

وتتضمن لائحة النظام المدرسي مجموعة من القواعد والتنظيمات المحددة لضبط السلوك الطلابي، وتسعى إلى تحقيق تغيير في السلوك الشخصي للطلبة، وإلى تحقيق تطور مقصود في شخصياتهم لتحقيق مصلحة المجتمع الخارجي، وتُسْهم في إيجاد بيئة تعليمية آمنة ومريحة لجميع أفراد المجتمع المدرسي (محمد، 2020). وتهدف لائحة النظام المدرسي إلى ضبط سلوك الطلبة وانفعالاتهم تحت قيادة موجهة؛ من أجل تحقيق هدف معيّن (عبدالعزيز وعطوي، 2004)، كما أنها تسهم في ضبط السلوكات السلبية المنتشرة عند الطلبة في المدارس، وتقليل السلوك العدواني الذي يُعَدّ من المشكلات الاجتماعية الخَطِرة التي تواجه المجتمعات. ووجودُ هذه القواعد مكتوبةً وواضحة يضمن العدالةَ والمساواة بين الطلبة (Ankomah, 2024).

وتختلف لائحةُ النظام المدرسي باختلاف المرحلة التعليمية؛ نظراً لاختلاف الخصائص العمرية والنفسية والسلوكية للطلبة في كل مرحلة. وفي هذه الدراسة، سيُرَكَّز على لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية في دولة الكويت؛ لارتباطها بمشكلة الدراسة، وتتكوَّن هذه اللائحة من أربع موادَّ رئيسة (وزارة التربية، 2002)، تتعلق مادَّتُها الأولى بأعضاء "مجلس النظام المدرسي"، وهم: المدير المساعد، واثنان من المدرّسين الأوائل، ومشرف الجناح، والاختصاصي الاجتماعي، ومعلمٌ يختاره الطلبةُ المعروضُ أمرُهم على المجلس. وآليةُ عمل المجلس على النحو الآتي: (أ) يجتمع أعضاء مجلس النظام بدعوة من مدير المدرسة؛ و (ب) ينعقد مجلس النظام بكامل أعضائه؛ و (ج) يعتمد مدير المدرسة قرار المجلس بأغلبية الأصوات؛ فإن تساوت يرجِّح المدير إحدى الكفين؛ و (د) إذا كان القرار بنقل الطالب من المدرسة فإنه يجب إبلاغ القرار لمراقبة الامتحانات وشؤون الطلبة في المنطقة لإصدار قرار النقل.

وأما المادة الثانية فتتناول المخالفات التي تنقسم بدورها إلى نوعين: (أ) المخالفات التي تتعلق بالنظام المدرسي، ومنها التخلف عن طابور الصباح، وعدم التقيد بالزي المدرسي أو الرياضي، وعدم التقيد بالنظام في أثناء سير الدراسة وغيرها؛ و (ب) مخالفات متعلقة بالأنظمة العامة، ومنها إحضار منشورات أو توزيعها، مرئية أو صوتية، أو مناقشات مخالفة لقوانين الدولة، والتحريض على الإخلال بالنظام، أو محاولة تعطيل الدراسة مهما كان الغرض، وتشجيع الطلبة على الانقطاع عن الدراسة أو الخروج من المدرسة من دون إذن الإدارة.

وتتعلق المادة الثالثة بمواجهة إدارة المدرسة للأمور السلوكية المخالفة للنظم بأحد الإجراءات الآتية: تشجيع الطلاب على الالتزام بالنظم المدرسية، أو إشراك الطلبة في جماعات لتوجيه السلوك بشكل غير مباشر، أو دراسة حالة الطالب لمعرفة سبب خروجه عن النظام واللوائح أو التنبيه أو اللوم على انفراد، أو الفصل من المدرسة. ويُحَدَّدُ نوعُ الإجراء بما يتناسب مع درجة المخالفة المدرسية ونوعها. وأما المادة الرابعة؛ فهي المادة التي تُحَدِّد صلاحيات الجهات المختلفة، سواء مدير المدرسة أو مجلس النظام المدرسي أو مدير عام المنطقة أو الوكيل المساعد للتعليم العام،

من حيثُ اتّخاذُ الإجراءات العقابية ضد الطالب المخالف، وتُبيّن المادة أيضاً حقَّ وليِّ الأمر في التظلم في حالة فصل الطالب.

المجال الثاني: ضبط السلوكات السلبية لدى الطلبة

يشير مفهوم السلوك السلبي (Negative Behaviour) في علم النفس الاجتماعي إلى التّصرّفات التي تتعارض مع الأعراف والقيم المعروفة بأساليبَ تعكس رفض الآخرين أو تعكس التعدي على حقوقهم (أبو خليل، 2011). ويُعرَّف في نطاق المدرسة بأنه مجموعة الأفعال وردود الأفعال المتعلقة بالسلوكات الشخصية والتعليمية التي يمارسها الطلبة دون وعي منهم، وتكون مرصودةً من قبل الإدارة ومعلميهم، وتؤثر في مستواهم (الشربيني، 2018). في حين يُمثل ضبط السلوك الطلابي في المدرسة، أو ما يُعرَف بالضبط المدرسي، المقدرةَ على التّحكّم في سلوك الطلبة وانفعالاتهم تحت قيادة موجّهة؛ لتحقيق هدف معين. ويتحقق هذا الأمر عند اكتساب الطالب للعادات المرغوب فيها والسلوك السوي، والتزامه بالقوانين التي وضعتها المدرسة، وخضوعه لرأي المدرسة حتى ولو كان مخالفاً لرغبته (الدهامشة، 2021). ويرى أبو خليل (2011) أن الضبطَ المدرسي يهدف إلى ضبط إيقاعُ العمل المدرسي عن طريق وضع قواعدَ معيّنة لجميع الطلبة والمدرسين؛ لإيجاد نظام تتحقق به الأهداف التربوية والتعليمية؛ أي: إنّ الضبط المدرسي للسلوكات السلبية يقتضي التفهم الصحيحَ للسلوك القويم، وتكوين العادات الحسنة، وبناء الاتجاهات السليمة وتنميتها، والالتزام بالمعايير المقرَّرة، وخضوع الرغبات الطلابية لرغبة المدرسة لتحقيق الفاعلية.

وتشير الدراسات إلى أن الضبط المدرسي للسلوكات السلبية يؤدّي دوراً مهمّاً في بناء جوٍّ مناسب ووجود مُناخ ملائم يُسْهم في دعم التحصيل الدراسي، ونموّ الخصائص والعادات التي تحقق أكبر قدر ممكن من الانضباط الذاتي، وإعداد مواطن صالح يسهم في استتباب الأمن في المدرسة، وينمّي الأخلاق لدى الطالب، ويسهم في النموّ المتوازن له؛ مما يقلل من الانجراف في طرق تؤدي به إلى الانحراف (العنزي، 2023؛ Ankomah, 2024). وعليه؛ يساعد الضبط المدرسي على تقوية انتماء الطالب إلى المدرسة، ويعزز فرص الارتقاء بجميع العناصر التي يتكوَّن منها نظام المدرسة،

كما يساعد على تخفيف ظواهر اجتماعية سلبية؛ كالتسرب، وغياب المعلمين وإهمالهم، وتدني مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة، وكسر القوانين، والفوضى والاضطراب (الشمري، 2013؛ Thelma & Phiri, 2025).

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع اللوائح المنظِّمة لضبط السلوكات السلبية في المدارس، وفيما يأتي عرض للدراسات مرتبة من الأحدث: درس ثيلما وفيري (Thelma & Phiri, 2025) العلاقةَ بين ممارسات الإدارة المدرسية والانضباط الطلابي في بعض المدارس الثانوية بمقاطعة لوساكا، في زامبيا، واعتمدت دراستُهما على المنهج المزجي، وأُجريت في خمس مدارس ثانوية. تكوَّنت عينة الدراسة من 250 مشاركاً من مديري المدارس والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، وجُمعت البيانات من خلال الاستبانة والمقابلات المقنَّنة. وانتهت الدراسة إلى أن المدارس التي تمتلك سياسات واضحة وقنوات تواصل فعّالة بين المعلمين والإدارة والطلاب شهدت مستويات أعلى من الانضباط، وأن تنفيذ الأنظمة والانضباط بطريقة متَّسقة وعادلة أسهم في تعزيز الالتزام بين الطلاب وتقليل المخالفات السلوكية. وبيَّنت النتائج أيضاً أن المدارس التي تعتمد على قيادة قوية وإستراتيجيّات استباقية لحلّ النزاعات شهدت بيئة أكثر انضباطاً، وأنّ وجود تفاعل إيجابي بين الطلاب والمعلمين ساعد على بناء بيئة تعليمية أكثر انضباطاً وتحفيزاً للطلاب.

ودرست المرزوقي (2024) أثرَ التزام تطبيق المعلمين للائحة السلوك الطلابي باستخدام تطبيق (We Care) في سلوكات الطالبات. تكونت عينة الدراسة من 30 معلماً ومعلمة و530 طالبة من طالبات مدرسة حلقة ثالثة في إمارة دبي. استخدمت الباحثة المنهجَ الكمّيّ والنّوعي، وصُمِّمت استبانةٌ أداة لجمع البيانات، وأُجْريت مقابلاتٌ مع المعلمات المشرفات؛ لمعرفة مدى تأثير تطبيق لائحة السلوك الطلابي في انضباط الطالبات والتزامهنّ. أظهرت نتائج الدراسة أن توظيف المعلمين للائحة السلوك الطلابي أسهم في تحسُّن انضباط الطالبات والتزامهن، وتراجع أعداد المخالَفات السلوكية في المدرسة.

أما دراسة الهاجري (2022) التي طُبِّقت في المدارس بدولة الكويت؛ فهدفت إلى تَعَرُّف آراء طلبة المدارس الثانوية في إستراتيجيات ضبط السلوك الطلابي التي يستخدمها معلّمو الدراسات الاجتماعية. تناولت الدراسة هذه الأساليب والإستراتيجيات في ستة محاور، هي: وضوح اللوائح، استخدام المعلم للأساليب، التمايز في تطبيقها، العقاب البدني، الأساليب الأكثر استخداماً، الأساليب الأكثر فعّالية في ردع السلوك. اتَّبعت هذه الدراسة المنهجَ الوصفي الكمي، وكان المتغير المستقل الرئيس في هذه الدراسة هو متغير الجنس، وتكوَّنت العينة من 243 طالباً وطالبة من مدارس دولة الكويت كعينة لهذه الدراسة للإجابة عن أداتها المكوّنة من استبانة ضمّت 47 بنداً احتوت عليها جميعُ محاور الدراسة، وتمَّ إبرازُ مجموعة من النتائج التي بُنيت على أساسها توصيات الباحث الموجَّهة لأولي الشأن، من أهمها: أن طلاب المرحلة الثانوية بمدارس الكويت على وعي تام بأساليب ضبط السلوك الطلابي المتَّبعة معهم، وأهمية اللوائح المنظمة للسلوك الطلابي، وأن آراء الطلاب لم تختلف عن آراء الطالبات إلا في محور واحد هو محور العقاب البدني.

وأجرى كونستانتينو وآخرون (Konstantinou et al., 2022) دراسةً هدفت إلى استكشاف تصوّرات الطلبة لدور اللوائح المدرسية ودور المعلم في تحقيق الانضباط المدرسي. وطُبِّقَت أداة الدراسة، وهي الاستبانة، على عيّنة قوامها 151 من الطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية في مدينة يوانينا باليونان، وتضمَّنت الأسئلة محاورَ تتعلق بفهمهم لأهمية الانضباط، والأسباب المؤدّية إلى السلوكات غير المنضبطة، ودور المعلم في إدارة الانضباط داخل الفصول الدراسية. بَيَّنت النتائجُ أن طلاب المرحلة الثانوية لديهم مستوى وعي أعلى مقارنةً بطلاب المرحلة الابتدائية، كما بيَّنت النتائج أنَّ من الأسباب الرئيسة لعدم الانضباط: العواملَ النفسية والاجتماعية، وأسلوبَ التدريس، ونظامَ العقوبات والمكافآت المتَّبع في المدرسة، وأشارت النتائج أيضاً إلى أنَّ العلاقة بين المعلم والطالب تُعَدّ من أهمِّ العوامل المؤثرة في تحقيق الانضباط؛ إذ إن وجودَ بيئة داعمة ومحفزة يقلل من حالات السلوك غير المنضبط، كما بيَّنت الدراسة أن إستراتيجيات التدريس التفاعلية التي تشجِّع على المشاركة الفعالة تُسْهم في تحسين الانضباط داخل الصفوف الدراسية.

وفي السياق نفسه، قام لي وآخرون (Li et al., 2021) بدراسة نوعية تحليلية لتَعَرُّفِ العلاقة بين الانضباط المدرسي (البنية، الدعم، وعلاقة المعلم بالطالب) وضبط النفس من مرحلة ما قبل المدرسة إلى طلاب المرحلة الثانوية، وذلك باستخدام منهجية التحليل البعدي (Meta-analysis)؛ إذ حُلّلت نتائجُ 68 دراسة. أظهرت النتائج أنّ حجم التأثير الإجمالي للعلاقة بين الانضباط المدرسي وضبط النفس كان منخفضاً إلى متوسط بحسب الدراسات، كما بَيّنت أيضاً أن حجم تأثير العلاقة بين الانضباط المدرسي وضبط النفس الاجتماعي والعاطفي أقوى لدى الطلبة الأكبر سناً، وأشارت إجمالاً إلى أهمية الانضباط المدرسي في التأثير في الفروقات الفردية في ضبط النفس لدى الطلبة.

وأما الدهامشة (2021)؛ فقامت بدراسة حول دور مجالس الضبط المدرسية في تعديل سلوك الطلبة، وتوضيح أهمية مجالس الضبط واستخدام القوانين والأنظمة الرادعة بحق المخالفين لحفظ النظام المدرسي. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اتَّبعت الدراسة المنهجَ الوصفي باستخدام الاستبانة على عينة الدراسة التي تكوَّنت من 30 عضواً من مجالس الضبط، اختيروا بالطريقة العشوائية في مدارس مديرية لواء الجيزة. وكشفت النتائج أنّ دور مجالس الضبط المدرسي في تعديل سلوك الطلبة جاء بدرجة مرتفعة بحسب التصوّرات، وأن هناك دوراً فعالاً ومهماً لمجالس الضبط المدرسية في تعديل سلوك الطلبة.

وأجرت العبرية (2019) دراسة هدفت إلى تَعَرُّفِ المعوقات التي تواجه مديري مدارس التعليم الأساسي في تطبيق القوانين واللوائح بمحافظة الظاهرة في سلطنة عُمان. اتَّبعت الدراسة المنهجَ الوصفي، وذلك بتطبيق الاستبانة على عينة مكوّنة من 60 مديراً من مديري مدارس التعليم الأساسي بالمحافظة. توصلت الدّراسة إلى عدّة نتائجَ، أهمُّها: أنّ درجة وجود المعوقات التي تواجه مديري المدارس بالنسبة لمحاور الدراسة ككل كانت كبيرة، ولا توجد فروقٌ ذات دلالة إحصائية في درجة المعوقات التي تواجه مديري المدارس تبعاً لمتغيّري المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة. أما متغير الجنس، فكشفت النتائج عدمَ وجود الفروق، ما عدا محوري المعوقات المتعلقة بالطلبة، والمعوقات المتعلقة بأولياء الأمور والمجتمع المحلي، وكانت لصالح الذكور.

أما الشمري (2013)؛ فقد قام بدراسة هدفت إلى تَعَرُّفِ درجة التزام الإدارة المدرسية بالانضباط المدرسي في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلبة في دولة الكويت، وذلك من خلال تطبيق أداة الاستبانة على أفراد العيّنة، البالغ عددُهم 302 معلم ومعلمة، واختيرت عيّنة قصديّة من مجتمع الطلبة، بواقع 50 طالباً وطالبة من كلِّ منطقة تعليمية. بَيَّنت النتائج أن درجة التزام الإدارة المدرسية بالانضباط المدرسي في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين في دولة الكويت كانت مرتفعة عموماً؛ وأنَّ درجة التزام الإدارة المدرسية بالانضباط المدرسي في المدارس الثانوية من وجهة نظر الطلبة في دولة الكويت كانت متوسطة عموماً؛ وأنَّ ثَمَّةَ فروقاً ذاتَ دلالة إحصائية في درجة التزام الإدارة المدرسية بالانضباط المدرسي في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين في دولة الكويت تبعاً لمتغيري الجنس، والمؤهل العلمي؛ وأنْ لَيْسَ ثَمَّةَ فروقٌ تبعاً لمتغير الخبرة؛ وأنَّ ثَمَّةَ فروقاً ذاتَ دلالة إحصائية في درجة التزام الإدارة المدرسية بالانضباط المدرسي في المدارس الثانوية من وجهة نظر الطلبة في دولة الكويت تبعاً لمتغير الجنس.

يَتبيَّن من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية أنَّها تناولت موضوعاتٍ عدّةً ذاتَ علاقة بالانضباط المدرسي، واتَّفقت في مجملها على الدور الإيجابي لمجالس النظام المدرسي واللوائح المدرسية في ضبط السلوك السلبي للطلبة (الدهامشة، 2021؛ المرزوقي، 2024؛ Konstantinou et al., 2022)، والدور المهم للإدارات المدرسية (الشمري، 2013؛ Thelma & Phiri, 2025) والتواصل مع المعلمين في عملية الضبط المدرسي (Li et al., 2021). ثُمَّ إنَّ العديدَ منها طُبِّقَ على المرحلة الثانوية (المرزوقي، 2024؛ الهاجري، 2022؛ Thelma & Phiri, 2025; Konstantinou et al., 2022)، وباستخدام المنهج المزجي (المرزوقي، 2024؛ Thelma & Phiri, 2025). وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري وأداة الدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي طُبِّقت في مدارس دولة الكويت (الشمري، 2013؛ الهاجري، 2022) في أنَّها تتناول فاعلية لائحة النظام المدرسي من حيثُ وضوحُ اللائحة وآليّةُ التطبيق والانضباط المدرسي وتعزيز السلوك الإيجابي والمشاركة الفعّالة، كما أنها استخدمت المنهجَ المزجي في جمع البيانات وتحليلها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تحرص وزارة التربية بدولة الكويت على توفير المُناخ المدرسي الملائم لنموِّ الطالب نفسياً وعقلياً وجسدياً وروحياً؛ لذا وضعت الوزارة ضوابطَ تنظّم العلاقة داخل المجتمع المدرسي، وتحفظ للمدرسة هيبتها، وتوفر لها الهدوء والاستقرار. ولعل من أبرز تلك الضوابط لائحةَ النظام المدرسي التي صدرت في عام 2002 لتكون عوناً للإدارات المدرسية. على ضبط النظام والارتقاء بالعملية التعليمية (وزارة التربية، 2002).

وعلى الرغم من تطبيق لائحة النظام المدرسي والجهود الحثيثة التي تقوم بها وزارةُ التربية في ضبط سلوكات الطلبة وتعزيز القيم والأخلاقيات الحميدة، فإنّ العديد من الإدارات المدرسية ما زالت تعاني من انتشار الظواهر السلبية بين الطلبة على اختلاف أعمارهم ومراحلهم الدراسية، ومنها حالاتُ التنمر والعنف المدرسي والغشّ وغيرها (الداهوم، 2008؛ الشمري، 2013؛ الهاجري، 2022)؛ الأمر الذي دفع المختصين من أهل الميدان التربوي والعاملين في وزارة التربية إلى المطالبة بمراجعة لائحة مجلس النّظام المدرسي في المراحل التعليمية كافة، مؤكِّدين أنّ مواكبة التغيرات المتسارعة استدعت إعادة النظر في اللائحة الحالية، سعياً إلى التوصل إلى صيغة جديدة تُسْهم إسهاماً فعّالاً في مساعدة المدرسة على أداء أدوارها التربوية والتعليمية أداءً أفضلَ ("مقترح تربوي"، 2023).

من هنا؛ فإن هذه الدراسة جاءت استكمالاً للبحوث والجهود التي تقوم بها وزارة التربية بدولة الكويت، وتهدف إلى ضبط السلوكات السلبية في المدارس من خلال اللوائح والنظم المدرسية، وتطوير الأساليب التي تعتمدها الإدارات المدرسية للتعامل مع هذه الظواهر السلبية؛ ممّا ينعكس إيجابياً على المجتمع الكويتي. وركَّزت هذه الدراسة على السلوكات السلبية للطلبة في مدارس المرحلة الثانوية بحكم طبيعتها وموقعها في السلّم التعليمي، ودورها التربوي والاجتماعي في حياة الطالب؛ فالمرحلةُ الثانوية تُعِدُّ طلابَها لمواصلة تعليمهم في الجامعات والكليات العليا، كما تُعِدُّهم للاندماج في الحياة العملية إذا توقَّفت مسيرتهم التعليمية بانتهاء هذه المرحلة، والتعاملُ مع مرحلة المراهقة هو التحدي الحقيقي للمدرسة الثانوية (الشمري، 2013).

وفي ضوء ما تقدَّم، تتركَّز مشكلة الدراسة حول الأسئلة الإجرائية الآتية:

- ما مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت كما يتصورها مديرو المدارس المساعدون؟
- هل هناك فروقٌ ذاتُ دلالة إحصائية في تصورات مديري المدارس المساعدين لمستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تُعزى لمتغيّرات نوع المدرسة وسنوات الخدمة، والمنطقة التعليمية؟
- ما سُبل تطوير لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية من وجهة مديري المدارس المساعدين؟

أهداف الدراسة

- تَعَرُّفُ تصوّراتِ مديـري المدارس المساعديـن عن مستوى فاعلية لائحة النظـام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت.
- تحديد تأثير متغيّرات الدراسة (نوع المدرسة وسنوات الخدمة والمنطقة التعليمية) في تصورات مديري المدارس المساعدين عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت.
- استكشاف سُبل تطويرِ لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية من وجهة نظر مديري المدارس المساعدين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبين أساسيين، هما:

الأهمية النظرية

تُسْهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بضبط السلوكات السلبية داخل البيئة المدرسية، وخاصة في المرحلة الثانوية التي تُعَدّ من أهمِّ المراحل التعليمية في تشكيل شخصية الطالب وتوجُّهاته، كما تُسْهم أيضاً في تقديم تصوُّرٍ عن فاعلية لائحة النظام المدرسي الحالية في دولة الكويت، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل أو إضافة أو حذف. وقد تَبيَّنتْ من خلال مراجعة الأدبيات السابقة

ندرةُ الدراسات التي تطرَّقت إلى فاعلية اللوائـح المدرسية في دولة الكويـــت؛ وهذا ما يجعل هذه الدراسةَ إضافةً قيّمة في هذا المجال.

الأهمية التطبيقية

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في كونها من الدّراسات المَزْجيّة التي تقوم على فلسفة الواقعية ودوافع المنفعة (كريسول، 2014/2019)؛ أي: إنّ الدراسة المزجية تتناول واقعاً معيّناً يعيشه المجتمعُ تسعى إلى تحسينه، من خلال الاستفادة من الأساليب الكمية والنوعية في جمع البيانات وتحليلها، وهو الأمرُ الذي يُتيح تقديمَ صورة أوسعَ وأكثر دقّةً حول موضوع الدراسة الحالي. وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن فاعلية لائحة النظام المدرسي في المرحلـــة الثانويـــة في دولة الكويـــت من حيثُ ضبطُ السلوكات السلبيـــة من وجهة نظر مديري المدارس المساعدين، ووضع تصوُّر لتطويرها. ومن المُؤمَّل أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة صنّاعُ القرار في وزارة التربية بدولة الكويت، ومديرو المدارس والمديرون المساعدون؛ إذ تُسْهم نتائجُها في تَعَرُّفِ دَوْرِ اللوائح والنظم المدرسية في ضبط السلوكات السلبية. هذا وتبحثُ الدراسة في مواطن الضعف في تلك اللوائح وسُبل تطويرها بما يتناسب مع المستجدات الحديثة. ويمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في إعداد برامج تدريبية ووُرَش عمل تهدف إلى رفع كفاءة العاملين في المدارس من حيثُ تطبيقُ اللائحة بأسلوب يحقّق الأهداف المرجوَّة، ويوفّر الحمايةَ اللازمة لكل من الطلبة والمعلمين.

مصطلحات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على المصطلحات الآتية:

الفاعلية

عَرّف أحمد (2000) الفاعليةَ بأنّها المقدرةُ على التأثير التي تتمتَّع بها لائحةُ النظام المدرسيّ لتحقيق الأهداف والمسؤوليات المَنوطة بها. وتُقاس إجرائياً بقدرة لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية بدولة الكويت على تحقيق الأهداف التربوية المتعلقة بضبط السلوكات السلبية، وتقيسها أداة الدراسة في خمسة مجالات، هي: وضوح اللائحة، وآلية التطبيق، والانضباط المدرسي، وتعزيز السلوك الإيجابي، والمشاركة الفعّالة.

لائحة النظام المدرسي

تعرَّف بأنها نظامٌ يساعد الإدارة المدرسية على توجيه سلوك الطالب وتقويمه وتهيئة الجوّ المناسب له داخل حدود المدرسة؛ إذ تكون من خلاله معالجةُ الأمور والظواهر السلوكية التي قد تؤثر في سير العملية التربوية، من خلال إجراءات واضحة ومبيَّنة مكتوبة في لائحة النظام المدرسي (أحمد، 2000). وتُعرَّف إجرائياً بأنها قواعدُ وإجراءاتٌ وتعليمات أصدرتها وزارة التربية في دولة الكويت للمرحلة الثانوية عام 2002، وتتضمَّن أهداف المرحلة التعليمية وضوابط تفصيلية لمجلس النظام المدرسي لضبط سلوك الطالب وتقويمه داخل حدود المدرسة (وزارة التربية، 2002).

ضبط السلوكات السلبية

يمثل مراعاةَ الطالب في سلوكه للأنظمة والتعليمات التي تُصْدرها المدرسة، ومن شأنها أن تكفل تحقيق الأهداف التربوية التي تسعى إليها المدرسة، وتحقيق الانضباط الطلابي الذاتي (القرعان وحراحشة، 2004). ويُعرَّف إجرائياً بالمستوى الذي تُسْهم فيه لائحةُ النظام المدرسي في المرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضبط السلوك السلبي للطلبة، الذي تقيسه أداة الدراسة بحسب تصوّرات عيّنة الدراسة.

حدود الدراسة

اشتملت حدود الدراسة على:

- الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تَعَرُّفِ مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية في التعليم العام بدولة الكويت الصادرة عام 2002، ودورها في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة هذه المرحلة من ناحية وضوح اللائحة وآلية التطبيق والانضباط وتعزيز السلوك الإيجابي والمشاركة الفعالة، وذلك من وجهة نظر مديري المدارس المساعدين، وبحث سُبل تطويرها.
- الحد المنهجي: تُعَدّ الدراسة دراسةً مزجيــة تجمع ما بين الأسلوبَيْن الكمــي والنوعي في جمع البيانات؛ إذ اختير التّصميمُ المزجي التتابعي التفسيري لتحقيق أهداف الدراسة.

- الحد البشري: اشتملت الدراسة على جميع مديري المدارس المساعدين للمرحلة الثانوية في التعليم العام بدولة الكويت.
- الحد الزماني: أُجْريت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2025/2024.

المنهج

اعتَمَدت الدراسة على المنهج المزجي (Mixed Methods)، وهو المنهج الذي يتضمَّن جمع البيانات الكمية (Quantitative) والنوعية (Qualitative) ودمجها في دراسة واحدة؛ لكي تُفْهَمَ المشكلة بعمق، من خلال استخدام تصاميمَ بحثية متمايزة. ويُحقِّق استخدام المنهج المزجي الاستفادةَ المضاعفة من البحوث الكمية والنوعية، ويقلل تأثير عيوب كل منها (Creswell, 2024). اختير التصميم المزجي التتابعي التفسيري (Explanatory Sequential Design) الذي يُعَدّ من التصاميم المزجية الأكثر شيوعاً؛ إذ يستخدم الباحث هذا التصميم في جمع البيانات الكمية والنوعية على مرحلتين متتاليتين، تُجْمع فيهما البيانات الكمية أولاً ثم البيانات النوعية، ويكون الهدفُ من البيانات النوعية تفسيرَ نتائج البيانات الكمية تفسيراً أعمقَ. ويتمثل الجانب الكمي من هذه الدراسة في جمع البيانات الكمية باستخدام الاستبانة؛ لقياس مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في دولة الكويت ودورها في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية. وأما في الجانب النوعي؛ فاختيرت عيّنة مقصودة من العينة نفسها للدراسة الكمية، واختير المشاركونَ تحديداً ممّن كانت تصوّراتُهم منخفضة ومنخفضة جدّاً حول مستوى فاعليّة لائحة النظام المدرسي، وأُجْريت مقابلاتٌ معهم للتّوسّع في فهْم اللائحة ومقترحات تطويرها (كريسول، 2014/2019). وشكل 1 مخطط يوضح إجراءات الدراسة باستخدام المنهج المزجي.

شكل 1

مخطط يوضح إجراءات الدراسة باستخدام المنهج المزجي (التصميم التتابعي التفسيري)

جمع البيانات

جُمعت بيانات الدراسة على مرحلتين متتاليتين، بدأت بالبيانات الكمية ثم النوعية على النحو الآتي:

أوّلاً: البيانات الكمية

استُخْدم المنهجُ الوصفي المسحي لملاءَمته لطبيعة الدراسة الكمية؛ وذلك لتَعَرُّفِ مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي من حيثُ ضبطُ السلوك السلبي لطلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر مديري المدارس المساعدين.

مجتمع الدراسة وعيّنتها. تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس المساعدين بمدارس المرحلة الثانوية في التعليم العام بدولة الكويت، خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2024/2025 البالغ عددهم 465 (الإدارة المركزية للإحصاء، 2025). أما عيّنة الدراسة؛ فاختيرت وَفْقاً لأسلوب العينة المتاحة، وبلغ عدد أفراد العَيّنة 204 مديري مدارس مساعدين، وصُمّمَت أداة الدراسة باستخدام برنامج Microsoft Forms وأُرْسل الرابط الإلكتروني من خلال برنامج What's App. واختير مديرو المدارسِ المساعدونَ لكونهم مَنْ يرأس مجالس النظام المدرسي، وتقع عليهم المسؤوليةُ الكبرى في التعامل مع الحالات النظامية والسلوكية للطلبة في المدارس يوميّاً، وحلقة الوصل بين الطلبة ومديري المدارس (عطوي، 2015). ويوضح جدول 1 توزّع أفراد عيّنة الدراسة بحسب متغيّراتها.

جدول 1

توزّع أفراد عيّنة الدراسة بحسب متغيراتها

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	79	38.7	سنوات الخدمة في المنصب الحالي	5 سنوات فأقل	65	31.9
	إناث	125	61.3		من 5–10	70	34.3
					أكثر من 10 سنوات	69	33.8
نوع المدرسة	بنين	79	38.7	المناطق التعليمية	حولي	14.7	30
	بنات	125	61.3		العاصمة	17.6	36
					الأحمدي	14.7	30
					مبارك الكبير	14.7	30
					الفروانية	16.7	34
					الجهراء	21.6	44

أداة الدراسة. بعد الاطّلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، استُخْدِمت أداة الدراسة، وتتكوَّن من الاستبانة الخاصة بفاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية، وقد أَعَدَّتها الباحثُة من خلال الاطّلاع على الأدبيات السابقة (أحمد، 2000؛ الشمري، 2013؛ الهاجري، 2022). وتكوَّنت الاستبانة من جزْأَين على النحو الآتي: الجزء الأول: اشتمل على المعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (نوع المدرسة، وسنوات الخدمة في المنصب الحالي، المنطقة التعليمية، عنوان البريد الإلكتروني). أمّا الجزء الثاني؛ فاشتمل على مقياس مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى الطلبة، وتكوَّن من 25 عبارة قُسمت على خمسة محاور، على النحو الآتي:

1 – البعد الأول: وضوح اللائحة، ويتكوّن من 5 عبارات.

2 – البعد الثاني: آلية التطبيق، ويتكون من 6 عبارات.

3 – البعد الثالث: الانضباط المدرسي، ويتكون من 5 عبارات.

4 - البعد الرابع: تعزيز السلوك الإيجابي، ويتكون من 4 عبارات.
5 - البعد الخامس: المشاركة الفعّالة، ويتكون من 5 عبارات.

وصُمّمت الاستجابة على أداة الدراسة وَفْقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)؛ بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية. وقُسمت فئات المقياس إلى خمس فئات: موافق بشدة (5)، موافق (4)، موافق إلى حد ما (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1). واعتُمِد على التصنيف الخماسي لوصف قيم المتوسطات الحسابية على النحو الآتي: منخفض جداً من 1.00 إلى1.80، منخفض من 1.81 إلى 2.60، متوسط 2.61 إلى3.40 ، مرتفع من 3.41 إلى 4.20، مرتفع جداً من 4.21 إلى5.00 . ورُقّمت الاستبانات بأرقام متسلسلة؛ لسهولة الرجوع إليها للدراسة النوعية.

صدق أداة الاستبانة. عُرِضت أداة الدراسة على ثلاثة من المُحكَّمين للتأكد من صدق الأداة الظاهري، وكان جميعهم من الأكاديمِيّين المختصّين في كلية التربية بجامعة الكويت؛ وذلك للحُكْم على درجة مناسبة الفقرات من حيثُ صياغَتُها، وملاءَمتها للمجال، ودرجة تحقيقها للهدف الذي وُضِعْت من أجله بنسبة اتفاق لا تقل عن 70%؛ وأُخِذَ بآراء المحكَّمين حذفاً وتعديلاً وإضافة، ومن ثَمَّ أُعيدَت صياغة الاستبانة بصورتها النهائية. وتمَّ التأكّد من صدق بناء الأداة باستخدام الاتّساق الداخلي بمعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، الذي يقيس مصداقية كل بند من بنود الأداة. وبيَّنت النّتائجُ أنَّ معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه والمجال ككل تزيد على 0.58، ومع الأداة ككل أكثر من 0.49، وجميعها دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ وهذا يدلّ على وجود معامل ارتباط قوي، وهي معاملات مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

ثبات أداة الاستبانة. بعد إجراء تعديلات المحكَّمين على الاستبانة، طُبِّقَتْ على عيّنة عشوائية بلغ عددُها 20 مديرَ مدرسة مساعداً استُبْعِدوا من العينة الأصلية. ومن خلال هذه العينة، تمَّ التحقق من ثبات الأداة باستخراج معامل الثبات الكلي بطريقة الاتّساق الدّاخليّ بحسب معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)؛ إذ بلغ ثباتُ بنود

الاستبانة 0.874، وهي قيمة مرتفعة تعكس ثبات الأداة واتساق فقراتها (Nunnaly, 1978). وبذلك عُدَّتِ الأداةُ مناسبةً لجمع المعلومات وللإجابة عن أسئلة الدّراسة. وجدول 2 يوضح قيمةَ معامل الثبات لمحاور أداة الدّراسة ومجالاتها.

جدول 2

قيم معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لمحاور أداة الدراسة

محاور أداة الدراسة	عدد البنود	معدل ثبات ألفا كرونباخ
1. وضوح اللائحة	5	0.761
2. آلية التطبيق	6	0.860
3. الانضباط المدرسي	5	0.845
4. تعزيز السلوك الإيجابي	4	0.756
5. المشاركة الفعّالة	5	0.875
ثبات الأداة ككل	25	0.874

ثانياً: البيانات النوعية

لجمع البيانات النوعية للدراسة؛ أُجْرِيت المقابلات شبه المقنَّنة (Semi-structured Interviews) مع 13 مديرَ مدرسة مساعداً؛ وذلك لتدعيم النتائج الكمية وإثرائِها والتوسع فيها، وصيغت أسئلة المقابلة صياغةً تفسيريّةً؛ بحيث تجيب عن سؤال الدّراسة الثالث المتعلّق بسُبل تطوير لائحة النظام المدرسي في المرحلة الثانوية. ومن الأمثلة على أسئلة المقابلة: "كيف تصف اللائحة المدرسية الحالية من حيثُ الفاعليةُ والوضوح؟"، "ما أبرزُ القضايا أو التحديات التي تواجهُكم في تطبيق اللائحة المدرسية في المرحلة الثانوية؟".

وفي أثناء المقابلات؛ أُعْطِيَ المشاركون الحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم وملاحظاتهم حول الواقع الذي يعيشونه في المدارس الثانوية، في حين اقتصر دورُ الباحثة على استخراج أكبر قدر ممكن من الإجابات وتوجيه النقاش من خلال طرح أسئلة اعتراضية؛ لحثّ المشاركينَ على تقديم إجاباتٍ أعمقَ وأكثر تفصيلاً (Creswell, 2024). واستُخْدِمت العيّنة المقصودة (Purposeful Sampling) لاختيار المشاركين القادرين على إثراء موضوع الدراسة وتحقيق هدفها؛ ذلك أنّ اختيار العينة في الدراسات النوعية لا يهدف

إلى تعميم النتائج على عكس الدراسات الكمية، إنما يهدف إلى إثراء البيانات وتقديم فهم شامل للظاهرة (Creswell, 2024). وحُدّد معيار اختيار العينة المقصودة؛ بحيثُ اختير مديرو المدارس المساعدون ممَّن كانت تصوُّراتُهم عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي منخفضةً ومنخفضة جداً. ورُوعي أيضاً تنوُّع خصائص العينة لتعكس التنوع في مجتمع الدراسة (Maximum Variation)؛ إذ شملت العينة ذكوراً وإناثاً، ومن مدارس الطلبة والطالبات، ومن مختلف المناطق التعليمية، وباختلاف سنوات الخدمة؛ لضمان تغطية شاملة لمختلف الأبعاد المتعلقة بالظاهرة قيد الدّراسة. ولأهمية الحفاظ على خصوصية معلومات المشاركين؛ لم تُذْكَرْ أسماؤُهم، إذ تمَّ ترميز أفراد العينة بأرقام وحروف مستعارة (Lincoln & Guba, 1985). وجدول 3 يُبيِّن توزيعَ أفراد العينة المشاركة بحسب خصائصهم.

جدول 3

توزيع أفراد العينة بحسب خصائصهم

الرمز	الجنس	سنوات الخدمة في المنصب الحالي	المؤهل العلمي	العمر	نوع المدرسة	المنطقة التعليمية
م1	ذكر	5	بكالوريوس	45	بنون	العاصمة
م2	أنثى	3	ماجستير	39	بنات	حولي
م3	ذكر	8	دكتوراه	50	بنون	الأحمدي
م4	أنثى	6	بكالوريوس	47	بنات	الفروانية
م5	ذكر	4	بكالوريوس	43	بنون	الجهراء
م6	أنثى	7	ماجستير	48	بنات	مبارك الكبير
م7	أنثى	5	بكالوريوس	41	بنات	العاصمة
م8	أنثى	10	بكالوريوس	59	بنات	حولي
م9	ذكر	6	بكالوريوس	51	بنون	الأحمدي
م10	أنثى	3	بكالوريوس	40	بنات	الفروانية
م11	أنثى	9	ماجستير	50	بنات	الجهراء
م12	أنثى	4	بكالوريوس	46	بنات	مبارك الكبير
م13	أنثى	8	بكالوريوس	49	بنات	العاصمة

إجراءات المقابلات. بعد تحديد العينة المقصودة من المشاركين، تمَّ التواصلُ معهم عن طريق البريد الإلكتروني، وتوضيحُ أهداف الدراسة وسرية المعلومات، وأنَّ البياناتِ ستُسْتخدَم لأغراض البحث العلمي فقط، كما تمَّ تأكيدُ أن المشاركة تطوعية، وأنَّ لهم الحقَّ في الانسحاب متى ما أرادوا (Creswell, 2024). بعد ذلك، حُدّد لكل مشارك الموعدُ والمكان المناسبان له، وفضَّل الجميع إجراء المقابلات فرديّاً في أماكن عملهم في أثناء الدوام الرسمي. وعليه، بدأت المقابلة بأسئلة تحضيرية (Warming-up Questions) اختلفت من مشارك إلى آخر، وحين بدأت المقابلة الفعلية بادرت الباحثة بالتسجيل (بعد الحصول على موافقة المشاركين) وكتابة الملاحظات (Notes) وتسجيل المدونات (Memos)، وذلك عند تعبير المشاركين عن الأسباب الكامنة حول تصوّراتهم عن فعالية لائحة النظام المدرسي وسُبل تطويرها؛ بغرض الوصول إلى النقاط والأفكار الرئيسة لمحتوى المقابلة. واستغرقت المقابلات من 20–40 دقيقة، وجُمِعت البيانات النوعية في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2024/2025.

موثوقية البيانات النوعية. يُقْصد بالموثوقية (Trustworthiness) في البحوث النوعية الأساليبُ التي استُخْدِمت للتأكد من أن نتائج البحث جديرة بالثقة والثبات والدقة (Lincoln & Guba, 1985). ولتحقيق الموثوقية في هذه الدراسة، طُبِّقَت إستراتيجيّتان: الأولى هي المصداقية (Credibility) من خلال تنويع أساليب جمْع البيانات وأدواتها من الاستبانة إلى المقابلات، واستخدام التسجيل الصوتي وكتابة الملاحظات والمدونات خلال المقابلة ثُمّ تفريغ محتوى المقابلة كتابياً وإعادة الاستماع إلى التسجيلات للتأكّد من تفريغ البيانات تفريغاً دقيقاً. وبعد مراجعة النتائج، عُرِضَت مرّة أخرى على المشاركين للتأكد من إجاباتهم. وقُدِّمَ وصفٌ مفصَّل لإجراءات تصميم الدراسة وجمع البيانات وتحليلها؛ وهذا ما يحقّق الاعتمادية (Dependability) في البحث النوعي، وهي الإستراتيجية الثانية لتحقيق الموثوقية.

تحليل البيانات

حُلّلت بيانات الدراسة على مرحلتين متتاليتين بدءاً بالبيانات الكمية ثم النوعية على النحو الآتي:

أوّلاً: تحليل البيانات الكمية

لتحليل البيانـات الكمية؛ استُخْدِم برنامـــج (Statistical Package for Social Sciences, SPSS) للتحليل الإحصائي من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود الاستبانة ككل، واستُخْدِمت الأساليب الإحصائية الآتية: (أ) للإجابة عن السؤال الأول: استُخْرِجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة؛ و(ب) للإجابة عن السؤال الثاني: استُخْدِمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لتَعَرُّف دلالات الفروق بين المتوسطات في استجابات عينة الدراسة، وَفْقاً لمتغيرات نوع المدرسة وسنوات الخدمة في المنصب الحالي، والمنطقة التعليمية. واستُخْدِم اختبار (LSD) للمقارنات البعدية من أجل تحديد الفروق الدالة إحصائياً، واستُخْدِم مربع "إيتا" لحساب حجم التأثير في الفروق الدالة إحصائياً. وفي المرحلة النهائية، بُوِّبَت المعلومات ونُظِّمَت في جداولَ ترتبط ارتباطاً مباشراً بهدف الدراسة، وتجيب عن التساؤلات التي تضمَّنَتْها الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات النوعية

وهي ما تُعرَف بمرحلة ترميز البيانات (Coding)، وعرَّف Yin (2018) هذه المرحلة بأنها تفكيك البيانات ومن ثَمَّ فحصها وبعد ذلك مقارنتها وتصنيفها، وصولاً إلى المفاهيم الجوهرية؛ وذلك بتحديد الكلمات المفتاحية (Keywords) وتصنيفها إلى مجموعات (Categories). استندت الباحثة إلى فهم أعمق للموضوعات (Themes) وتحليل للمحتوى ذي العلاقة بأهداف الدراسة، وصولاً إلى تحليل النتائج المرجوَّة من خلال استخدام طريقة التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) (Braun & Clarke, 2006) باعتبارها من أكثر الأساليب شيوعاً في تحليل البيانات النوعية، وتتضمَّن ستَّ مراحل هي:

- تَعَرُّف البيانات (Familiarization with Data): في هذه المرحلة تُقْرأ النصوص قراءة متكررة ويُسْتَمع للتسجيلات استماعاً مكثّفاً بهدف جعل البيانات مألوفة للباحث، إضافة إلى تسجيل الملاحظات المُهمّة.
- الترميز الأولي (Generating Initial Codes): تُحَوَّلُ في هذه الخطوة الملاحظاتُ التي جُمِعَتْ إلى رموز (Codes) تُعبِّر عن البيانات المُهمَّة.

- البحث عن الموضوعات المتشابهة (Searching for Themes): تُصَنَّفُ العباراتُ المتشابهة في الترميز الأولي تحت موضوعات رئيسة (Themes)، تنشأ من ربط الرموز بَعْضِها ببعض.
- مراجعة الموضوعات (Reviewing Themes): في هذه المرحلة، تُراجَع الموضوعاتُ الرئيسة ويُتَأَكَّد من تطابق العبارات التي تندرج تحتها.
- تسمية الموضوعات (Defining and Naming Themes): تتضمن هذه المرحلة تسمية الموضوعات والتأكد من أن العبارات الموجودة تعكس الموضوع المحدَّد.
- كتابة التقرير النهائي (Producing the Report): يُكْتَبُ في هذه المرحلة تقريرٌ يعرض نتائجَ التحليل النوعي، مع استخدام الاقتباسات المختلفة من المقابلات لتقديم الأدلة الداعمة وتحقيق إقناع القارئ بمصداقية التحليل.

النتائج

فيما يأتي عرضٌ للنتائج التي انتهت إليها الدراسة وَفْق مرحلتين متتاليتين على النحو الآتي:

أوّلاً: النتائج الكمية

نتائج السؤال الأول

نص السؤال الأول: ما مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت كما يتصورها مديرو المدارس المساعدون؟ وللإجابة عن السؤال الأول؛ استُخْرِجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الفعالية لإجابات عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت.

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الفعالية والرتبة لتصورات مديري المدارس المساعدين عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت

العبارات	م	ع	مستوى الفعالية	الرتبة
البعد الأول: وضوح اللائحة	2.85	.454	متوسط	الرابعة
1. اللائحة مكتوبة بلغة واضحة وسهلة الفهم لجميع الطلبة والمعلمين.	2.90	.856	متوسط	
2. اللائحة تتضمن أمثلة واضحة محددة للسلوكات المقبولة وغير المقبولة.	3.11	.534	متوسط	
3. اللائحة تغطي جميع الجوانب الأساسية لضبط سلوك الطلبة بشكل شامل ومتكامل.	2.72	.523	متوسط	
4. تُوضّح اللائحة بشكل دقيق عواقبَ السلوكات السلبية وتُحدّد الإجراءات المترتبة عليها.	2.86	.833	متوسط	
5. تتوافر للطلاب والمعلمين مصادر متعددة للاطلاع على اللائحة؛ مثل الاجتماعات أو الدليل المدرسي.	2.69	.693	متوسط	
البعد الثاني: آلية التطبيق	3.01	.759	متوسط	الثالثة
1. تُطبَّق اللائحة بشكل منصف وعادل على جميع الطلبة دون استثناءات.	2.96	.787	متوسط	
2. تراعي اللائحة حقوق الطالب وتضمن معاملته بإنصاف واحترام عند تطبيق الإجراءات التأديبية.	3.14	.868	متوسط	
3. تحفظ اللائحة سرية المعلومات الشخصية للطلاب وتمنع الإفصاح عنها دون مبرر قانوني.	2.82	.979	متوسط	
4. يوجد آليات واضحة لتقديم التظلمات والاعتراض على القرارات في اللائحة.	3.15	.881	متوسط	
5. تتناسب نوعية العقوبات في اللائحة مع نوعية المخالفات.	3.01	.970	متوسط	
6. لائحة النظام المدرسي تأخذ في اعتبارها الفروق الفردية بين الطلبة عند تحديد العقوبات.	3.02	.990	متوسط	

تابع/ جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الفعالية والرتبة لتصورات مديري المدارس المساعدين عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت

العبارات	م	ع	مستوى الفعالية	الرتبة
البعد الثالث: الانضباط المدرسي	3.13	.334	متوسط	الأولى
1. تُسْهم اللائحة في تحسين المُناخ العام داخل المدرسة.	3.08	.320	متوسط	
2. تقلل اللائحة من السلوكات السلبية؛ مثل العنف، التأخير، والغياب المتكرر بين الطلبة.	3.10	.402	متوسط	
3. تحدد اللائحة معايير واضحة للمظهر العام للطلاب بما ينسجم مع القيم المدرسية.	3.19	.568	متوسط	
4. تساعد اللائحة على الحد من الفوضى داخل الفصول الدراسية من خلال تحديد قواعد السلوك والانضباط.	3.19	.530	متوسط	
5. تشجع اللائحة الطلبة على احترام القواعد المدرسية وتعزز ثقافة الانضباط الذاتي	3.11	.478	متوسط	
البعد الرابع: تعزيز السلوك الإيجابي	2.80	.752	متوسط	الرابعة
1. تُقدم برامج إرشادية أو تربوية كجزء من تنفيذ اللائحة لمعالجة السلوكات السلبية.	2.82	.805	متوسط	
2. تشجع اللائحة على تبني إستراتيجيات تربوية حديثة تعزز القيم الإيجابية لدى الطلبة.	2.83	.801	متوسط	
3. تنسجم الإجراءات التأديبية في اللائحة مع التوجهات الحديثة في التربية.	2.84	.843	متوسط	
4. توفر اللائحة آليات لحماية المعلمين والعاملين في المدرسة من أي اعتداءات؛ مما يعزز بيئة مدرسية آمنة.	2.71	.797	متوسط	
البعد الخامس: المشاركة الفعّالة	2.33	.300	منخفض	الخامسة
1. تسمح اللائحة بمشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات التأديبية المتعلقة بالطلبة.	2.20	.398	منخفض	

تابع/ جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الفعالية والرتبة لتصورات مديري المدارس المساعدين عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت

العبارات	م	ع	مستوى الفعالية	الرتبة
2. تعزز اللائحة التواصل بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور حول سلوك الطلبة.	2.30	.461	منخفض	
3. تتضمن اللائحة إجراءات تعزز العمل الجماعي بين الطلبة لحل المشكلات السلوكية داخل المدرسة.	2.22	.416	منخفض	
4. يُشرَك الطلبة في تطوير اللائحة أو تعديلها عند الحاجة.	2.30	.459	منخفض	
5. تُراجَع اللائحة بانتظام لضمان توافقها مع المستجدات الحديثة في التعليم والسلوكات الطلابية.	2.17	.374	منخفض	
الأداة ككل	2.81	.368	متوسط	

يَتبيَّن لدى قراءة النتائج الواردة في جدول 4 إجمالاً أنَّ قيم الانحرافات المعيارية منخفضة نسبياً، وهذا الأمر يشير إلى تجانس مجتمع الدراسة وإمكانية تعميم النتائج. أما فيما يتعلق بنتائج تصوُّرات مديري المدارس المساعدين عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت، فجاء بمستوى متوسط للمقياس ككل؛ أي: بمتوسط حسابي 2.81، وانحراف معياري 368.، وهذا مؤشر -بحسب التصورات- على فعّالية لائحة النظام المدرسي وقدرتِها على تحقيق أهدافها التربوية وضبط السلوكات السلبية للطلبة إلى حد ما.

وقد يعود السبب في أن فاعلية اللائحة كانت دون المأمول هو كون اللائحة وُضعت منذ عام 2012 ولم تُجْرَ أيُّ تعديلات عليها؛ ذلك أن تطوير اللوائح والقوانين أمرٌ لا بُدَّ منه نظراً لطبيعة المجتمعات وتغيُّر المواقف والمشكلات المدرسية (العازمي، 2023). ويُلاحَظ أن هذه النتيجة اتَّفقت مع دراسة الهاجري (2022) التي أكدت الحاجةَ إلى تعديل اللوائح المنظمة للسلوكات السلبية في المدارس الثانوية بدولة الكويت، كما اتَّفقت نتائجُ هذه الدراسة جزئياً مع دراسة الشربيني (2018) التي تَبيَّن

فيها عدمُ تحقيق لائحة النظام المدرسي لأهدافها على أكمل وجه في مدارس الشرقية بمصر. في حين اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الشمري (2013) التي تبين فيها دور الانضباط المدرسي في تقليل المخالفات السلبية في المدارس الثانوية بدولة الكويت بمستوى مرتفع، واختلفت مع دراستَي أحمد (2000) التي طُبِّقت في مدارس نابلس، والدهامشة (2021) التي طُبِّقت في مدارس الجيزة، وقد تَبيَّن فيهما أن فاعلية مجالس الضبط المدرسي جاءت بمستوى عالٍ.

وبقراءة النتائج التفصيلية؛ يتبين أن مجال "المشاركة الفعالة" كان في المرتبة الخامسة، وبمستوى فاعلية منخفض، وبمتوسط حسابي 2.33، وانحراف معياري 0.3؛ الأمر الذي يُوضِّح -بحسب التصوُّرات- أن اللائحة لم تركِّزْ في محتواها على جانب المشاركة الفعّالة لأطراف العملية التعليمية، سواء الطالب أو المعلم أو وليّ الأمر، ولم يكن لهم -بحسب التصورات- دورٌ في تطوير اللائحة أو تعديلها أو في اتّخاذ القرارات التأديبية، وأن القرارات كانت تتمّ بشكل أساسي من قبل الإدارات المدرسية. وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات التي أكَّدت أهميةَ مشاركة أصحاب الشأن من الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين في تحسين سلوكات الطالب السلبية، وطالبت بتفعيل وسائل التواصل بين الطالب والمعلم وبين المدرسة ووليّ الأمر (الداهوم، 2008؛ العنزي، 2023؛ Li et al., 2021; Thelma & Phiri, 2025). ثُمَّ إنَّ هذه النتيجة قد تكون متوقَّعة في ظلّ نظام تعليمي قائم على المركزية في اتّخاذ القرارات (Alazmi, 2024).

يليه مجال "تعزيز السلوك الإيجابي" الذي جاء في المرتبة الرابعة، وبمستوى فاعلية متوسط، وبمتوسط حسابي 2.80، وانحراف معياري 0.752؛ الأمر الذي يؤكِّد ضعفَ دور اللائحة -بحسب التصورات- في تبنّي ممارسات تربوية تعزّز السلوك الإيجابي لدى الطالب. وأكدت دراسة كل من الهبيري (2019) والمرزوقي (2024) أنّ تبني التوجهات الحديثة في التربية، التي تعتمد اعتماداً أساسيّاً على التحفيز وغرْس القيم الإيجابية، هو أمرٌ غاية في الأهمية لتحسين سلوك الطالب، وأنَّ من الضروري دراسةَ حالة كلِّ طالب على حدة للتأكد من معرفة أسباب المشكلة وحلها (حمود وآخرون، 2021؛ Konstantinou et al., 2022). والجدير بالذكر أنّ عبارة

"توفر اللائحة آليات لحماية المعلمين والعاملين في المدرسة من أي اعتداءات؛ ممّا يعزز بيئة مدرسية آمنة" قد حصلت على أقلّ متوسط حسابي (2.71) في هذا البعد؛ الأمر الذي يؤكِّد غيابَ اللوائح التي تحمي المعلم والإداريَّ من الاعتداء اللفظي أو السلوكي. وهذا القصورُ في المحافظة على حقوق المعلم وحمايته من شأنه أن يُشْعر المعلمَ بعدم الأمان في البيئة المدرسية، ويقلل احترامَ الطلبة وأولياء الأمور له (العازمي، 2023).

يليه مجـال "آلية التطبيق" الذي جاء في المرتبة الثالثـة، وبمستـوى فاعليـة متوسط، وبمتوسط حسابي 3.01، وانحراف معياري 0.759 بحسب التّصوّرات. ويُبيّن هذا المجالُ أنّ آلية تطبيق اللائحة تتضمَّن قصوراً فيما يتعلق بحماية حقوق الطالب؛ إذ حصلت عبارةُ "تحفظ اللائحة سرّيّة المعلومات الشخصية للطلاب، وتمنع الإفصاحَ عنها دون مبرّر قانوني" على أقلِّ متوسط حسابي 2.82 في هذا البعد؛ الأمر الذي يُبيِّن أنّ اللائحةَ أغفلت إلى حدٍّ ما اتّخاذَ إجراءات تُسْهم في حماية معلومات الطالب وحفظ خصوصيته، ثُمَّ إنَّها لم تتضمَّن بنوداً كافية تراعي الفروقَ الفردية للطلبة، وهذا من الأمور التي شدَّد على أهميتها العديدُ من الدّراسات (أحمد، 2000؛ الشربيني، 2018). وآليةُ التّطبيق الغامضة قد تُتيحُ التّوسعَ في السلطة التقديرية لمدير المدرسة، وعدم العدالة في تطبيق القانون (العازمي، 2024).

يليه مجالُ "وضوح اللائحة" الذي جاء في المرتبة الثانية، وبمستوى فاعلية متوسط، وبمتوسط حسابي 2.85، وانحراف معياري 0.454؛ وهو الأمر الذي يُبيّن – بحسب التصورات– أن محتوى اللائحة واضحٌ إلى حد ما، ولكنها تفتقر إلى ذكر العديد من التفاصيل المتعلقة بالسلوكات غير المقبولة ذكراً دقيقاً. ثُمَّ إنَّ كتابةَ اللائحة كتابةً مبسطة وواضحة لا تكفي؛ إذ يجب –بحسب التصورات– أن يكون الطالب على اطّلاع مباشر على محتوى اللائحة، وأن يسهل عليه الرجوع إليها. وذكر الشربيني (2018) أهمية توعية الطلبة وأولياء الأمور بلائحة النظام المدرسي. وهذه النتيجة تتَّفق مع دراسة الهاجري (2022) التي بيَّنت أنَّ ثَمَّةَ قصوراً في توضيح اللوائح للطلبة.

وأخيراً حصل مجال "الانضباط المدرسي" على المرتبة الأولى، وبمستوى فاعلية متوسط، وبمتوسط حسابي 3.13، وانحراف معياري 0.334؛ وهو الأمر الذي يُبيِّن –

بحسب التصورات- قدرة اللائحة على ضبط سلوك الطلبة، وتقليل السلوكات السلبية بمستوى متوسط، وهو الهدف الأساسي الذي وُضِعت من أجله اللائحة (الشمري، 2013)، ويُعَدّ هذا الأمرُ من أولويات الإدارات المدرسية لحفظ النظام المدرسي، وتقليل مشكلات الطلبة وسلوكاتهم السلبية (الشربيني، 2018). وحصولُ هذا المجالِ على مستوى تقدير متوسط من شأنه أن يدعم أهمية تحديث اللائحة؛ لتكون أكثرَ فاعلية في الانضباط المدرسي.

نتائج السؤال الثاني

نص السؤال الثاني: هل هناك فروقٌ ذاتُ دلالة إحصائية في تصوّرات مديري المدارس المساعدين عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تُعْزى لمتغيرات نوع المدرسة وسنوات الخدمة والمنطقة التعليمية؟

1 – متغير نوع المدرسة.

جدول 5

اختبار "ت" ومستوى الدلالة لتصوّرات عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تعزى لمتغير نوع المدرسة

المتغيرات	الفئات	العدد	م	ع	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	حجم التأثير
الجنس	بنات	125	2.8675	.44430	2.505	*0.001	0.909
	بنين	79	2.7382	.14219			

ملاحظة. *: ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

يتَّضح من جدول 5 وجودُ فروقٍ ذاتِ دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصوّرات عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تبعاً لمتغير نوع المدرسة لصالح

مدارس الإناث؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى اختلاف طبيعة المشكلات في مدارس البنين عنها في مدارس البنات، ثُمَّ إنَّ الطالبات بطبيعتهنَّ أكثرُ تمسكاً بالقوانين ويملكْنَ ضبطاً ذاتيّاً أعلى من الطلبة، كما أنَّهن يَخْشَيْنَ ارتكاب المخالفات؛ الأمر الذي انعكس على تصوّرات عينة الدراسة من حيثُ إنَّ فاعلية لائحة النظام المدرسي في مدارس الإناث أعلى (الهاجري، 2022). ويُلاحَظ أنَّ هذه النتيجة اتَّفقت جُزئياً مع دراسة أحمد (2000).

2 – متغير سنوات الخدمة في المنصب الحالي.

جدول 6

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ومستوى الدلالة لتصورات عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تعزى لمتغير سنوات الخدمة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
سنوات الخدمة	بين المجموعات	.035	2	.017	.130	.878
	داخل المجموعات	26.830	201	.133		
	المجموع	26.864	203			

ملاحظة. ❋: ذو دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$.

يتّضح من جدول 6 عدمُ وجود فروقٍ ذاتِ دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصورات عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة في المنصب الحالي؛ وهذا يعني أن مديري المدرسة المساعدين، على اختلاف سنوات توليهم للمنصب الحالي، لديهم التّصوّراتُ نفسُها لفاعلية اللائحة؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى مركزية النظام الإداري؛ أي أنَّ مديري المدارس المساعدين يخضعون للأنظمة واللوائح الإدارية نفسها، وهذا ما يحدّ من تأثير سنوات الخبرة في تصوّراتهم عن فاعلية اللائحة في ضبط السلوكات السلبية. ثُمَّ إنَّ التدريب المستمرّ والتوجيهات الوزارية الموحَّدة من

شأنها تشكيلُ رؤية موحَّدة بينهم تجاه اللائحة، بالإضافة إلى أن الدور التنفيذي النمطي للمدير المساعد، قد يقلل من تأثير عدد سنوات الخدمة على تقييم فاعلية اللائحة. واتفقت هذه النتيجة جُزئياً مع دراستَي أحمد (2000) والشمري (2013).

3 – المنطقة التعليمية.

جدول 7

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ومستوى الدلالة لتصورات عينة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تعزى إلى متغير المنطقة التعليمية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المنطقة التعليمية	بين المجموعات	.810	5	.162	1.230	.296
	داخل المجموعات	26.055	198	.132		
	المجموع	26.864	203			

ملاحظة. *: ذو دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$.

يتَّضح من جدول 7 عدمُ وجودِ فروقٍ ذاتِ دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصوّرات عيّنة الدراسة عن مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت تُعزى إلى متغير المنطقة التعليميّة.

ثانياً: النتائج النوعية

نتائج السؤال الثالث

نص السؤال الثالث: ما سُبلُ تطوير لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية من وجهة مديري المدارس المساعدين؟ للإجابة عن هذا السؤال؛ أُجْريت مقابلاتٌ شبه مقنّنة مع 13 مديرَ مدرسة مساعداً حقّقوا درجات منخفضة ومنخفضة جدّاً في تصوّراتهم عن فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية، وذلك لمعرفة سُبل

تطوير اللائحة. ومن خلال تحليل البيانات النوعية؛ تمحورت استجابات عينة الدراسة حول ثلاثة مضامين رئيسة، هي:

أوّلاً: إعادة هيكلة مجلس النظام المدرسي. أشار تسعة من أفراد العينة إلى ضرورة إعادة هيكلة مجلس النظام المدرسي ليكونَ أكثر فاعلية؛ إذ اقترحوا أنْ يكونَ مديرُ المدرسة هو رئيسَ المجلس لكونه المسؤولَ الأعلى في المدرسة ومَنْ يملك صلاحيات اعتماد القرارات. وفي هذا الشأن ذكر أحد المديرين المساعدين (م3): "إن وجود مدير المدرسة ضمن مجلس النظام المدرسي يمكِّنه من معرفة كافّة التفاصيل المتعلقة بالقضية أو المشكلة التي يتمُّ مناقشتُها، والاطّلاع على الأحداث بشكل مباشر". وأضافت إحدى أفراد العينة كذلك (م1): "إنّ وجود مدير المدرسة في مجلس النظام من شأنه أن يزيد من سلطة المجلس وصلاحياته". وفي هذ الصدد، أكّدت غالبية عينة الدراسة (N=10) محدوديةَ صلاحيات المجلس؛ إذ عبَّر أحدُ أفراد العينة بقوله (م5):

> الدور الذي نقوم به في المجلس محدود جداً، ونوعية القرارات التي نقترحُها ويتم رفعها للمدير محدودة ولا تتجاوز (الفصل أقل من أسبوعين) أو (النقل إلى مدرسة أخرى)، وهذا الأمر لا يتناسب مع العديد من القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات أخرى، ولكنّها مع الأسف ليست ضمن صلاحياتنا في المجلس.

وضعفُ صلاحيات المجلس تتفق مع ما ذكره أحمد (2000) في دراسته التي بيَّنت ضرورةَ التوسع في مهامّ مجلس النظام المدرسي ليقوم بدوره بشكل أكثرَ فعالية. الأمرُ الآخر الذي أجمع عليه أفرادُ العينة هو ضرورة أن يُضاف إلى آلية عمل المجلس بندُ استدعاء الطالب مع وليِّ أمره قبْل انعقاد اجتماع المجلس للاستماع إلى وجهة نظر الطالب، وتمكين الطالب من الدفاع عن نفسه بحضور وليِّ الأمر، وأن يكون وليُّ الأمر على اطِّلاع حول الإجراءات المُتَّبعة كافة. وذكرت إحدى أفراد العينة قائلةً (م4): "من غير المنطقي أن يتَّخذ مجلس النظام قرارات هامة بخصوص طالب مثل الفصل أو النقل دون أن يكون وليُّ الأمر على دراية بما يحدث ... يجب أن يكون ولي الأمر موجوداً منذ بداية المشكلة حتى اتخاذ القرار المناسب". وهذا ما أكَّده العديدُ من الدراسات حول أهمية مشاركة أولياء الأمور للإدارات المدرسية في حلِّ مشكلات الطلبة (Konstantinou et al., 2022).

وعند مناقشة موضوع أعضاء مجلس النظام المدرسي، اقترح خمسةٌ من أفراد العينة إضافة مقرّر للمجلس كعضو دائم في مجلس النظام المدرسي، يساعد على تدوين ما يُناقَش؛ حمايةً لحقوق الطالب وتنظيماً لسير العمل. كما ذكر سبعة من أفراد العينة أنَّ من الأفضل أن يكون من ضمن أعضاء مجلس النظام المدرسي مُمثلٌ من مجلس أولياء الأمور، وُممثل من مجلس الطلبة، وهذا الأمر يتفق مع الدراسات التي أكَّدت أهمّيّةَ مشاركة الطلبة وأولياء الأمور في عملية اتخاذ القرارات في المدرسة (الداهوم، 2008). واقتَرَح أحدُ مديري المدارس المساعدين أن يكون أعضاءُ المجلس على النحو الآتي (م9): "من الأفضل أن يتضمَّن المجلس كلاً من: مدير المدرسة، والمدير المساعد للشؤون الفنّيّة، ورئيس قسم، ومعلم يختاره الطالب، والاختصاصي الاجتماعي بحُكْم أنَّ عمله يتطلب الرفق والوقوف إلى جانب الطالب، والاختصاصي النفسي لمتابعة حالة الطالب، ومشرف الجناح". وفي السياق نفسه، أكد العديد من أفراد العينة (N=6) أنَّ من الضروري أن يضاف إلى آلية عمل المجلس التعاونُ مع الاختصاصيَّيْن الاجتماعي والنفسي لدراسة مشكلة الطالب من جميع الجوانب الاجتماعية والتربوية والنفسية والمادية قبْل تطبيق الإجراءات والعقوبات. وشدَّد خمسةٌ من أفراد العينة على أنَّ عمل المجلس يجب أنْ يتوافقَ مع المعايير التربويّة، ويحرص على احترام الطالب وسرّيّة المعلومات التي تُناقَش، فضلاً عن مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، والاهتمام بالطلبة ذَوي الاحتياجات الخاصة. وهذا الأمر يمثل جلّ ما طُرِح في العديد من الدراسات التربوية التي ركَّزت على حقوق الطالب وحمايته بجميع الأشكال (أحمد، 2000؛ الشربيني، 2018).

ثانياً: مراجعة نظام المخالفات وآلية الإجراءات. اتَّفَقت غالبية أفراد العينة على أن اللائحة الحالية لم تَعُدْ تلبّي احتياجات البيئة المدرسية المتغيّرة، وأنَّها تفتقر إلى العديد من القواعد التنظيمية. فعلى سبيل المثال: أشارت إحدى المديرات المساعدات إلى أن (م12) "اللائحة الحالية وُضِعت منذ أكثر من 20 عاماً، ولم تأخذ بعين الاعتبار التّطوّرات السريعة في سلوك الطلبة أو تحديات العصر الرّقْمي؛ ممّا يجعل بعضَ البنود غيرَ قابل للتطبيق بفعّالية في المدارس اليوم". وأظهرت النتائج أن اللائحة الحالية لا تعالج معالجةً واضحةً قضايا التكنولوجيا الحديثة، وأنّ تحديثها لتُواكِب القضايا التربوية الحديثة هو أمرٌ لا بُدَّ منه، خاصة فيما يتعلق باستخدام الهواتف المحمولة

ووسائل التواصل الاجتماعي في أثناء الدوام المدرسي؛ إذ أكَّدت غالبيةُ أفراد العينة (N=9) أنّ غياب تنظيم واضح لهذه المسألة يؤدي إلى انتشار مشكلات من مثل الغشّ، والتنمر الإلكتروني، وتشتيت انتباه الطلبة في أثناء الحصص الدراسية. وفي هذا الصدد، اقترح أحدُ أفراد العينة: "أن تتضمن اللائحة إجراءات واضحة حول متى وأين يُسمَح باستخدام الهواتف المحمولة، ويجب أن تكون هناك عقوباتٌ محدَّدة لحالات إساءة الاستخدام". واقتَرَح أحدُ أفراد العينة أيضاً (م5):

> من وجهة نظري، أرى أنّه من الأفضل التحفظ على جميع مقتنيات الطالب المخالفة؛ مثل إحضار الساعات الذكية أو الهواتف النقالة، ولا يتمّ تسليمُها إلى وليّ الأمر إلا بعد أخذ تعهّد خطي بعدم تكرار ذلك. وفي حالة تكرار المخالفة، أقتَرِح أن يتمَّ حجزُ المقتنيات المخالِفة حتى نهاية الفصل الدراسي.

وتحديثُ اللوائح المدرسية هو من القضايا المهمة التي تَطرَّق إليها العديدُ من الدّراسات (الشمري، 2013؛ الهاجري، 2022). والجدير بالذكر أن بعض أفراد العينة (N=3) كان لديه رأي مخالف فيما يتعلق بالتحفظ على ممتلكات الطلبة مثل الهواتف النقالة، نظراً لاحتوائها على معلومات وصور خاصة، وفتح الهاتف أو تفتيشه دون إذن من النيابة يعتبر مخالفاً قانونياً واعتداء على خصوصية الطالب.

وعند التطرُّق إلى نظام المخالفات، ذكر سبعة من أفراد العينة أنّ المخالفات المذكورة في اللائحة محدودة ولا تغطّي جميع المخالفات التي تنتشر اليومَ في المدارس؛ ومنها قضايا التحرُّش الجنسي والممارسات السلوكية الشاذة، إضافةً إلى مخالفات الشريعة والذّوق العامّ المتعلقة بشَكْل الطالب أو الطالبة من قصّات شعر والأصباغ المختلفة. ثُمَّ إنَّ بعضَ القضايا غيرُ واضحة؛ من مثل حالات التشاجر خارج سور المدرسة في بداية الدّوام المدرسيّ أو نهايته بالقُرب من السّور حتى نهاية المناوبة؛ ومن ثم يعتبر ضمن حدود المدرسة أم خارجها. وتعكس هذه الملاحظات وجود فجوة بين الواقع المدرسي واللائحة المدرسية، فضلاً عن جمود اللوائح وغموض بعض بنودها، وغياب التحديث الدوري والتصنيف الدقيق للمخالفات؛ مما يقلل من فاعلية الأطر التأديبية ويضع الإدارات المدرسية في مواقف إجرائية معقدة تتطلب

اجتهاداً شخصياً لا تدعمه اللائحة الرسمية (العازمي، 2024). ولعلَّ ما شدَّدت عليه غالبية أفراد العينة (N=11) هو أنّ اللائحة لا تُحدّد تحديداً واضحاً عدد مرّات المخالفة ونوع العقوبة؛ مثل عدد مرّات التأخير أو الهروب من الحصص أو التنمر؛ الأمر الذي يجعل الطالب يتساهل أحياناً في مخالفة النظام.

ومن الموضوعات المُهمّة التي ركَّز عليها عشرةٌ من أفراد العينة حمايةُ المعلّم وحقوقه؛ إذ ذكر المشاركون أن اللائحة الحالية لا تتعامل بصرامة كافية مع بعض السلوكات الخَطِرة؛ من مثل التطاول على المعلمين أو الاعتداء الجسدي عليهم داخل المدرسة. ووَفْقاً لآراء مديري المدارس المساعدين؛ فإنَّ إضافةَ عقوبات أكثر ردعاً يمكن أن تُعزز احترامَ النظام المدرسي والانضباط. وقد علَّق أحدُ المديرين المساعدين قائلاً (م1): "لا يمكن أن نسمح لطالب يتطاول على معلّمه أن يستمرَّ في الدراسة بنفس الظروف دون عقوبة واضحة. يجب أن تكون هناك إجراءاتٌ رادعة تصل إلى النقل أو الفصل في بعض الحالات الشديدة." ولم يُقْتَصَرْ على حماية المعلم من اعتداء الطالب عليه؛ إذ تطرَّق المشاركونَ أيضاً إلى تطاوُل وليِّ الأمر على المعلم أو الإدارة المدرسية، فذَكَرت إحدى أفراد العينة ضرورة اتّخاذ إجراءات صارمة في هذا الأمر موضحةً (م11):

> إذا تطاوَل وليُّ الأمر أو مَن يمثّله على الإدارة المدرسية أو أحد العاملين فيها، فإنه يجب على إدارة المدرسة مخاطبة الوزارة لاتّخاذ الإجراءات القضائيّة في مواجهته، وطلب التّعويض عمّا ارتكَبَه، مع إلزامه بالتّوقيع على تعهّد بعدم التّعرّض والتّعدّي مرّة أخرى.

ومن وجهة نظر أخرى، ذكر أحدُ أفراد العينة (م5): "يجب أن تكون الإجراءات أكثر ردعاً وشِدّة .... ففي حالات اعتداء وليّ الأمر على معلم -لا قدَّر الله- يُفترَض أنْ يغرَّم وليِّ الأمر، سواء كان الاعتداء قولاً أم فعلاً، وعدم الاكتفاء بنَقْل الطالب فقط"، فوجودُ بيئة مدرسية آمنة للطالب والمعلم معاً يُعَدّ مطلباً رئيساً لنجاح العملية التّعليمية (الدهامشة، 2021).

أمّا فيما يتعلق بالإجراءات والعقوبات التي تَتضمَّنُها اللائحة، فأكَّد سبعةٌ من أفراد العينة أنَّها غيرُ كافية لرَدْع الطالب عن الاستمرار في ممارسة السلوكات السلبية. فعلى سبيل المثال، ذكَرت إحدُى أفراد العينة (م13):

خلال عملي سنواتٍ مع الطلبة في المدارس الثانوية ... أرى أن هناك تَسيُّباً واستهتاراً من الطلبة في المحافظة على ممتلكات الدولة ... فمَن أَمِنَ العقوبة أساء الأدب .... لذا لا بُدَّ أن يدفع وليُّ أمر الطالب المخالِف جميع التكاليف المتعلقة بإتلاف ممتلكات الدولة.

ومن هذا، اقتَرَح أفرادُ العينة أنه يجب أن يلتزم وليُّ الأمر بدَفْع تكاليف إعادة ما أُتْلِفَ إلى حالته الأصلية إذا ترتَّب على سلوك الطالب تلفُ أدوات مدرسية أو الإضرار بأحد مرافق المدرسة. وعند رفض وليِّ الأمر القيامَ بذلك، اقتَرَح المشاركون أن توصي إدارة المدرسة بفَصْل الطالب مؤقتاً. وإذا تكرَّر هذا الفعل، يُنْقَلُ الطالب إلى مدرسة أخرى؛ لكونها أموالَ الدولة، والقانون يجرّم إتلافها أو التنازل عنها. وكذلك النقل التربوي يجب ألا يكون ضمن المنطقة السكنية للتلميذ؛ لتعزيز الجانب التربوي في العقاب النفسي. وأضاف المشاركون إنّه في حالة أخذ تعهّد كتابي من قبل الطالب، يجب أن يكون وليُّ أمرِه على دراية بذلك؛ لضمان عدم تكرار السلوك السلبي. وهذا الأمر يتوافق مع دراسة الهاجري (2022) التي بيَّنت أنَّ تبليغَ ولي الأمر يُعَدّ من أكثر الأساليب فعّالية في ردْع السلوك غير المرغوب فيه.

وفي المقابل، اقتَرَح أحدُ المشاركين إلزام الطالب إصلاح الأضرار بجهده الشخصي كجزء من العقوبة؛ إذ أشار قائلاً (م9): "إجبار الطالب على إصلاح ما أتلفه بنفسه داخلَ المدرسة سيُعزّز لديه الشعورَ بالمسؤولية بدلاً من مجرَّد تحميل وليِّ الأمر التكاليف المادية." وأكَّد أفرادُ العينة ضرورةَ عدم اتّخاذ إجراءات غيرِ تربوية في عقاب الطلبة؛ من مثل تكليف الطالب بأعباء دراسية إضافية في المدرسة أو المنزل كنوع من أنواع العقوبات؛ لِما لهذه العقوبات من أبعاد غير تربويّة تكرّس في نفس الطالب كراهية المادة الدراسية. وهذه النتيجة تتفق مع دراستَي الهبيري (2019) والمرزوقي (2024) من حيثُ ضرورةُ تبنّي ممارسات تربوية لحلّ المشكلات الطلابية.

وعموماً، ذكَر أفراد العيّنة (N=5) أنّ العقوبات المُتَّبعة في اللائحة لا تتضمَّن تنفيذ إجراءات إنمائية أو وقائية أو علاجية للحدّ من مشكلات عدم الانضباط المدرسي، وأنّ العقوبات لا تتمّ في إطار اجتماعي تشارُكي تعاوني، ثُمَّ إنَّ اللائحة لم تُحدّدْ دورَ وليِّ الأمر من حيثُ المشاركةُ في تحسين سلوكات الطالب بالتعاون مع المدرسة، والمساهمة

في فهْم الأسباب التي دفعت الطالبَ إلى خروجه عن النظام ومخالفته للّوائح المدرسية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كونستانتينو وآخرين (Konstantinou et al., 2022) التي بيَّنت أن وجود بيئة داعمة ومحفزة يقلل من حالات السلوك غير المنضبط.

ثالثاً: تحديد الجهات المنفذة. تناول أربعةٌ من أفراد العينة موضوعَ التوسُّع في السلطة التقديرية الممنوحة لمدير المدرسة من حيثُ اتّخاذُ معظم القرارات المتعلقة بمخالفات الطلبة؛ الأمر الذي قد يتسبَّب في أنَّ بعض الإجراءات التأديبية تُطبَّق تطبيقاً غيرَ موحَّد بين المدارس، إذ يختلف تنفيذ العقوبات تبعاً لاجتهاد الإدارة المدرسية وتصورهم للموقف. وأكَّد بعضُ المديرين المساعدين أنّ غيابَ إجراءات موحَّدة يُضعِف فاعلية اللائحة، ويؤدّي إلى شعور الطلبة بالظلم. وأشار أحدُ المشاركين إلى أن (م3) "الطالب في إحدى المدارس قد يُعاقَب بالفصل بسبب مخالفة بسيطة، في حين أنه في مدرسة أخرى قد يتمّ التغاضي عنه بنفس المخالفة، لذا يجب أن يكون هناك معيارٌ موحَّد لتطبيق العقوبات". واقتَرَح المشاركون لحل هذا الأمر إعطاء صلاحيات أكثر لمجلس النظام المدرسي؛ لاتخاذ القرارات بشكل جماعي وعادل وموضوعي.

واتَّفَق تسعةٌ من أفراد العينة على أنّ تنفيذَ اللائحة يجب أن يتمَّ من خلال النّهْج التشاركي؛ بحيث لا يكون تطبيقُ النظام مسؤولية الإدارة فقط، بل يمتد إلى المعلمين والطلبة وأولياء الأمور. إحدى المديرات المساعدات أكَّدت ذلك قائلةً (م7): "عندما يشعر الطلبة أنهم جزءٌ من عملية وضع القوانين، يصبح التزامهم بها أقوى ... لذا؛ يجب أن تتاح للطلاب الفرصة الكافية لطرح اقتراحاتهم، والمشاركة في اتخاذ القرار". وهذه النتيجة تتَّفق مع العديد من الدراسات التي طالبت بالاهتمام برأي الطلبة ومشاركتهم في اتّخاذ القرار (الداهوم، 2008). واقتَرَح المشاركون إشراك الطلبة والمعلمين في مراجعة اللائحة المدرسية وتطويرها من خلال استطلاعات الرأي واللقاءات التفاعلية.

أما فيما يتعلق بالجهة المُنفِّذة لمخالفة النقل من مدرسة إلى أخرى؛ فاقتَرَح أفرادُ العينة (N=4) أن تكون من ضمن صلاحيات مراقب المرحلة؛ لكونه على اطّلاع كامل بعمل مدير المدرسة، ومتابعاً ومشرفاً ومقوّماً لأدائه، وهو ما يضمن سلامةَ الإجراءات من جهة، وتقنين إجراءات النقل من جهة أخرى؛ إذ إن لديه معرفةٌ تامة

بأنماط الإدارات والكثافات المدرسية. أما ما يتعلق بالتظلم، فذَكَر ثلاثةٌ من أفراد العينة أنّ آلية التظلم فـي اللائحة تحتـاج إلى تعديل؛ بحيث يكـون من حقّ وليّ الأمر التظلم في حالة القرار الصّادر بنَقْل الطالب إلى مدرسة أخرى، وليس في حالة القرار الصادر بفصل الطالب نهائياً من المدرسة فقط.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تَعرُّف مستوى فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبْط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت وسُبل تطويرها من وجهة نظر مديري المدارس المساعدين. واعتَمَدت الدراسة على المنهج المزجي؛ لتحقيق هدف الدراسة. أظهرت النتائج أنّ لائحة النظام المدرسي تحقِّق أهدافَها التربوية بمستوى متوسط، وأنّها في حاجة إلى تعديل وتحديث بما يتناسب مع تطوّرات العصر والتحديات الحديثة التي تُواجِه البيئةَ المدرسية. وتوافَقَت نتائجُ الدراسة الكمية مع نتائج الدراسة النوعية من حيثُ تأكيدُ وجودِ جوانبَ للقُصور في اللائحة تحول دون تحقيقها لأهدافها تحقيقاً عالياً. وأكَّدت النتائجُ أهمّيّةَ إعادة هيكلة مجلس النظام المدرسي، وضرورةَ تشديد العقوبات على التجاوزات الجسيمة، ولا سيَّما تلك المتعلقة بالاعتداء على المعلمين، مع تأكيد مبدأ العدالة في تطبيق اللوائح على جميع الطلبة دون تحيُّز. وفي سياق تطوير لائحة النظام المدرسي، أكَّدت النتائجُ أهمّيّةَ تعزيز المشاركة الفعّالة لمختلف الأطراف المَعْنيّينَ بالعملية التعليمية، ودَعَتْ أيضاً إلى ضرورة توفير برامج علاجية فعّالة للتعامل مع المشكلات السلوكية داخل البيئة التعليمية، وتعزيز التوعية بلائحة النظام المدرسي بين الطلبة وأولياء الأمور لضمان الامتثال لها، فضلاً عن ضرورة حماية حقوق جميع الأطراف داخل المدرسة؛ ممّا يُسْهم في خلْق بيئة تعليمية آمنة وداعمة للقيم والسلوك الإيجابي.

التّوصيات

من مراجعة النتائج الكمية والنوعية؛ توصي الدراسة بالآتي:

- إعادة النظر في لائحة النظام المدرسي للمرحلة الثانوية بدولة الكويت، وتعديلها وتطويرها؛ بما يواكب المستجدات الحديثة.
- تضمين ضوابط حماية المعلم والطالب وحقوقهما في لائحة النظام المدرسي.

- التوعية بمهامّ مجلس النظام المدرسي ودور لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية.
- إعادة تشكيل مجلس النظام المدرسي ليضمَّ مدير المدرسة وممثلين عن الإداريين والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور؛ لضمان مشاركة جميع الأطراف في اتّخاذ القرارات التأديبية.
- توسيع نطاق الصلاحيات المخوَّلة لمجالس النظام المدرسي وللمعلمين في عملية الضبط المدرسي.
- إدراج إجراءات تأديبية أكثر مرونة تعتمد على تقنيات التدخل العلاجي بدلاً من العقوبات التقليدية الصارمة فقط.

المراجع

أبو خليل، فاديا. (2011). *إدارة الصف وتعديل السلوك الصفي*. دار النهضة.

أحمد، وجيه. (2000). *فاعلية مجالس الضبط المدرسية من وجهة نظر المعلمين في المدارس الحكومية في محافظة نابلس ومقترحاتهم لتحسينها* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.

الإدارة المركزية للإحصاء. (2025). *إحصائيات التعليم 2024-2025* .

حمود، الزهراء، والوشاحي، غادة السيد، وسيد، إيمان. (2021). الإدارة بالقيم مدخل لتحقيق الانضباط المدرسي في التعليم الأساسي: دراسة ميدانية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، *3*(2)، 90-114. http://search.mandumah.com/Record/1177154

الداهوم، راشد فليفل. (2008). *درجة مشاركة طلبة المدارس الثانوية في دولة الكويت في صنع القرارات المدرسية وعلاقتها بدرجة التزامهم بالانضباط المدرسي* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عمان العربية. http://search.mandumah.com/Record/572234

الدهامشة، خالدة. (2021). أهمية دور مجالس الضبط المدرسية في تعديل سلوك الطلبة من وجهة نظر المعلمين في لواء الجيزة. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، *12*(2). https://doi.org/10.53796/hnsj2124

الشربيني، سامي محمد الديداموني. (2018). فعالية لائحة الانضباط المدرسي على الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في العمل مع الحالات الفردية. *مجلة الخدمة الاجتماعية، 60*(4)، 423–462. http://search.mandumah.com/Record/966136

الشمري، نواف فالح. (2013) *درجة التزام الإدارة المدرسية بالانضباط المدرسي في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلبة في دولة الكويت* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط]. http://search.mandumah.com/Record/722405

العازمي، عائشة أحمد. (2023). *مدخل إلى القانون التربوي*. لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت.

العازمي، عائشة أحمد. (2024). واقع ممارسة السلطة التقديرية في اتخاذ القرارات الإدارية لدى مديري مدارس التعليم العام بدولة الكويت: دراسة استطلاعية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 50*(194)، 103–136. https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i194.255

العبرية، فاطمة بنت سالم بن مفتاح. (2019). *المعوقات التي تواجه مديري المدارس في تطبيق القوانين واللوائح بمدارس التعليم الأساسي في محافظة الظاهرة بسلطنة عمان* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة نزوى]. http://search.mandumah.com/Record/1477088

عبدالعزيز، سعيد، وعطوي، جودت. (2004). *التوجيه المدرسي مفاهيمه النظرية-أساليبه الفنية تطبيقاته العملية*. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عطوي، جودت. (2015). *الإدارة المدرسية الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية*. دار الثقافة.

العنزي، أحمد سلامة. (2023). درجة استخدام مديري المدارس الابتدائية لوسائل الاتصال الإلكتروني وعلاقتها بتحقيق الانضباط المدرسي. *مجلة العلوم التربوية، 9*(4)، 53–81. http://search.mandumah.com/Record/1407125

القرعان، أحمد، والحراحشة، إبراهيم. (2004). *الإدارة المدرسية الحديثة*. دار الإسراء.

كريسول، جون. (2019). *تصميم البحوث الكمية-النوعية- المزجية* (عبدالمحسن القحطاني، ترجمة؛ ط. 2). دار المسيلة (2014).

محمد، مرفت فتحي سليم. (2020). لائحة الانضباط المدرسي ودورها في التخفيف من حدة السلوك العدواني للطلاب من منظور الخدمة الاجتماعية. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، 11*،(2)، 245–260. http://search.mandumah.com/Record/1123847

المرزوقي، زينب. (2024). أثر تطبيق برنامج We Care على ضبط السلوك الطلابي لطالبات ح3 في دولة الإمارات العربية المتحدة -دبي- من وجهة نظر المعلمين. *مجلة العلوم التربوية والإنسانية*، (31)، 115–134.
http://search.mandumah.com/Record/1443117

المطيري، نادية بنت محمد بن حمد. (2015). معوقات ممارسة المعلمات لأساليب الضبط المدرسي في المدارس المتوسطة بمدينة الرياض. *مجلة كلية التربية، 39*(3)، 533–567.
http://search.mandumah.com/Record/711761

مقترح تربوي لتعديل لائحة مجلس النظام المدرسي. (2023). *جريدة الراي*.
https://www.alraimedia.com/article/1665869/

الهاجري، عبدالله. (2022). أساليب ضبط السلوك الطلابي المتبعة من قبل معلمي الدراسات الاجتماعية من وجهة نظر طلبة المدارس الثانوية بدولة الكويت. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 14*(2)، 138-157.

الهبيري، ليلى. (2019). معالجة ضعف الانضباط المدرسي لدى المعلم والطالب بطرق ابتكارية حديثة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3*(4)، 97–113.

وزارة التربية. (2002). *لائحة النظام المدرسي*. مطابع الرسالة.

Alazmi, A. (2024). Navigating the shadows: Exploring the impact of self-centered leadership on teacher emotional exhaustion. *Leadership & policy in Schools*. https://doi.org/10.1080/15700763.2024.2425367

Ankomah, W. S. (2024). Transforming student discipline: A teacher's reflective essay on moving from punishment to compassion in education. *Journal of the International Society for Teacher Education, 28*(2), 94–104.

Braun, V., & Clarke, V. (2006) Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology, 3*(2), 77–101.

Creswell, J. W. (2024). *A concise introduction to mixed methods research* (2nd ed.). SAGE Publications.

Ijaz, S., Nobles, J., Mamluk, L., Dawson, S., Curran, B., Pryor, R., Redwood, S., & Savović, J. (2024). Disciplinary behaviour management strategies in schools and their impact on student psychosocial outcomes: A systematic review. *NIHR Open Research*, *4*(13). https://doi.org/10.3310/nihropenres.13563.2

Konstantinou, I. C., Chatzisavva, E. A., & Logotheti, S. G. (2022). The role of school discipline from the students' point of view. *World Journal of Education Research*, *9*(5), 56–78

Li, J. B., Bi, S. S., Willems, Y. E., & Finkenauer, C. (2021). The association between school discipline and self-control from preschoolers to high school students: A three-level meta-analysis. *Review of Educational Research*, *91*(1), 73–111.

Lincoln, Y. S., & Guba, E. A. (1985). *Naturalistic inquiry.* Sage.

Nduwayezu, P., & John, D. G. (2025). Contribution of internal rules and regulations approaches to the academic performance in secondary schools in Gasabo District, Rwanda. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, *9*(1), 1238–1251.

Nunnally, J. C. (1978). An overview of psychological measurement. *Clinical diagnosis of mental disorders: A handbook*, 97-146. Plenum Press.

Thelma, C. C., & Phiri, E. V. (2025). School management practices and students' discipline: A case of selected secondary schools in Lusaka District, Zambia. *International Journal for Social Studies, 11*(1), 6–24.

Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods (6th ed.).* Sage Publication, Inc.

د. عائشة أحمد مطيران العازمي، أستاذ مشارك في القيادة التربوية ودراسات النظم، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت. دكتوراه في القيادة التربوية ودراسات النظم بتخصص دقيق "القانون التربوي" من جامعة فرجينيا تك في الولايات المتحدة الأمريكية، 2018. الاهتمامات البحثية: القيادة التربوية والإدارة المدرسية والقانون المدرسي واللوائح والنظم والسياسات التعليمية.

ayeshah.alazmi@ku.edu.kw

للاستشهاد:

العازمي، عائشة أحمد. (2025). فاعلية لائحة النظام المدرسي في ضبط السلوكات السلبية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت وسبل تطويرها: دراسة مزجية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *51*(198)، 119–162. https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i198.3419

To cite:

Alazmi, A. A. (2025). The effectiveness of school discipline regulations in managing negative behaviors among high school students in Kuwait and ways to improve them: A mixed-methods study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *51*(198), 119–162. https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i198.3419